وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل
كلية الحقوق

إحالة الموظف العام إلى القضاء

صالح بشير محمد الموسى

رسالة ماجستير

القانون العام / القانون الإداري

بإشراف
الدكتور
نكتل ابراهيم عبدالرحمن
أستاذ القانون الإداري المساعد

١٤٤١هـ ٢٠٢٠م

المستخلص

إحالة الموظف العام إلى القضاء من أهم اجراءات الإدارة التي تتطلب المحافظة على الواجبات الوظيفية، والتزامات الموظف في الحفاظ على الأموال العامة، لضمان سير المرفق العام بصورة منتظمة وحيث إنه لا يمكن لأي تشريع أن يختصر الواجبات الوظيفية بشكل يؤمن سلامة النشاط الوظيفي من جانب، ويضمن عدم خروج الموظف عنها من جانب آخر، ومن هنا جاء قرار الإحالة إلى القضاء لمعالجة المخالفات التي يرتكبها الموظف العام والتي تشكل بحد ذاتها خرقاً لقاعدة جنائية، وقد نص قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ المعدل على الواجبات الوظيفية بصورة مطلقة وجاء بنصوص عامة يتوجب الوقوف عليها، وعند مخالفة الموظف لأي التزام ينص عليه القانون ويشكل جريمة جنائية عند ذلك تتحقق الأسباب الموجبة لقرار الإحالة.

إنَّ إحالة الموظف العام إلى القضاء هو قرار إداري، يجب أن يصدر من سلطة إدارية مختصة، وبالشكل الذي حدده القانون مع مراعاة توافر أركان القرار الإداري فيه، ولكن هذا القرار تنقصه الضمانات القانونية.

إنَّ ذوبان هذا القرار بين النصوص المتناثرة التي تعنى بالموظف العام والوظيفة العامة والتي منها قانون انضباط موظفي الدولة ، وقانون الخدمة المدنية، والنصوص والمواد القانونية التي تتولى المحافظة على الحقوق التي تنشأ من القوانين الأخرى، ومنها قانون العقوبات وقانون أصول المحاكمات الجزائية، من هنا جاءت أهمية دراستنا لإحالة الموظف العام إلى القضاء وذلك لغرض تسليط الضوء على هذا القرار وبيان أهميته للموظف العام وللوظيفة العامة.

وتبرز أهمية دراستنا لهذا الموضوع من جانبين أولهما الجانب النظري ، والذي يتمثل بالنصوص القانونية التي تتعلق بالإحالة الواردة في القوانين التي تعنى بالوظيفة العامة، ويعد قانون انضباط موظفي الدولة النافذ الركيزة الأساسية لهذا الموضوع ، أما الجانب الأخر لأهمية هذه الدراسة فهو الجانب العملي ويكون عن طريق الأخذ بالأحكام القضائية التي تسند الجانب النظري ، وتأخذ تطبيقاً على قرار الإحالة موضوع هذا البحث مع الأخذ بالإعتبار الدراسة التي تم اجراءها على بعض الدوائر التابعة لمحافظة نينوى ، ورفد هذه الدراسة ببعض النماذج والأحكام القضائية المتعلقة بإحالة الموظف العام إلى القضاء، وقد توصل البحث إلى جملة من النتائج منها ، إن قرار الإحالة يؤدي إلى توسيع مفهوم الموظف العام وتنقله من المفهوم الإداري الضيق للموظف العام إلى المفهوم الجنائي الواسع للموظف، بحيث يشمل اشخاصاً أخرين لا يعدون موظفين عاميين في الأصل مثل:(المكلف بخدمة عامة، والمتعاقد مع الإدارة – الموظف الوقتي – والموظف الفعلي).

The Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Mosul
College of Rights

Refer the public employee to the judiciary

Comparative Study

Salih B. Mohamad

The Council of the College of Rights / University of Mosul is part of the requirements for a master's degree
Common Law / Administrative Law

Supervision By
Dr. Naktal I. Abdulrahman
Assistant Professor of Administrative Law

2020 A.D. **1441 A.H.**